الخيارات التجارية النفطية للعراق ما بعد عام 2003

أ. د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي الباحثة: مروة علاوي ناجي خرص الجبوري
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

تاريخ استلام البحث: 2014/12/22 تاريخ قبول النشر: 2015/2/18

The Oil Economic options of Iraq post 2003

Abstract

Iraq post 2003 differs from its predecessor in all economic and commercial aspects not to mention the political system based on the constitution, which was voted on in 2005. On this basis has to be a realistic consideration of the need to pursue a new economic and trade options based on one option, not others, for the Iraq state firm conviction of the importance of economic integration in the economic capital of the system after the isolation that lasted more than three decades until they are able to re-economic state institutions to work to deal with international counterparts, After that enhance the formal accession to the world trade organization and having the ability to adopt its decision-making individually after Iraq out of some chapter 7 items, and what it means to take over the financial surpluses began achieved by Iraq after the improvement of oil revenues and success in attracting international oil companies which began to operate freely and in the hope of productive expansion in the coming years to pay those successes and features possessed by the oil industry in Iraq, which has no counterparts not regionally but globally.

المقدمة:

أن العراق ما بعد 2003 يختلف عن سابقه في جميع جوانبه الاقتصادية والتجارية ناهيك عن النظام السياسي القائم على الدستور الذي تم التصويت عليه عام 2005. وعلى هذا الأساس لابد من النظر بواقعية لضرورة انتهاج خيارات اقتصادية وتجارية جديدة قائمة على أساس خيار واحد لا غيره، فعلى الدولة العراقية القناعة التامة بأهمية الاندماج الاقتصادي في المنظومة الاقتصادية الرأسمالية بعد عزلة دامت أكثر من ثلاث عقود من الزمن حتى يتم التمكن من إعادة مؤسسات الدولة الاقتصادية إلى العمل لتعامل مع مثيلاتها الدولية، بعد أن تعزز ذلك بالانضمام الرسمي إلى منظمة التجارة العالمية وامتلاكه القدرة على تبني صنع واتخاذ قراراته بصورة منفردة بعد خروج العراق من بعض بنود الفصل السابع، وما يعني ذلك بوضع اليد على الفوائض المالية التي بدأ يحققها العراق بعد تحسين الإيرادات النفطية والنجاح في استقطاب الشركات النفطية العالمية التي بدأت تعمل بحرية تامة وأملاً في التوسع الإنتاجي في السنوات القادمة يدفع تلك النجاحات والسمات التي تمتلكها الصناعة النفطية في العراق التي لا توجد مثيلاتها ليس إقليمياً بل على الصعيد العالمي.

أهمية البحث:

لا يحظى أي موضوع بقدر الأهمية التي يستحقها موضوع كيفية إعادة بناء العلاقات الاقتصادية والتجارية للعراق ما بعد عام 2003، بعد عزلة دولية دامت أكثر من عقد من الزمان، وهذه مسألة منطقية، فجمع الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية تضع خياراتها بما يخدم مجتمعاتها، دون شك أن العراق بما يمتلكه من إمكانات إنتاجية من النفط الخام له الحق في تحديد الخيارات التي تتسم في الديمومة بما يخدم مصالح أبنائه جميعاً.

فرضية البحث

أن التنوع في إقامة العلاقات الاقتصادية المختلفة مع دول العالم سيتيح للعراق فرص جديدة لزيادة ونمو حصائل الصادرات لديمومة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على الخيارات الاقتصادية الوطنية .

تقسيم البحث: تم تقسيم البحث على قسمين وبحسب ما يأتي:

القسم الأول: الجانب النظري

أولا :مدخل تمهيدي

تعنى العلاقات الاقتصادية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي التي تتم عبر الحدود السياسية، فتبادل السلع والخدمات بين دولة وأخرى وانسياب رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، والهجرة الدولية للسكان كلها من مواضيع العلاقات الاقتصادية الدولية، والواقع أننا لو أمعنا النظر في العلاقات الاقتصادية الدولية لوجدناها تتألف من شقين [1] :

1- علاقات ناشئة عن حركات الأشخاص وتتمثل في الهجرة الدولية .

2- علاقات ناشئة عن حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال .

ومن المنطقي القول أن العلاقات الاقتصادية الدولية بحكم طبيعتها سواء كانت على الصعيد الدولي أو على الصعيد المحلي هي مبنية على أساس تحقيق المكاسب والمنافع للأطراف الداخلة في عملية المتاجرة، لذلك يمكن القول من حيث الأساس لا تختلف العلاقات الاقتصادية الدولية الخارجة عن نظيرتها المحلية [2].

وبشكل عام أن زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية لمجتمع ما مرتبطة بتحسين معدل التبادل الدولي لدولة ما، وبتحسين معدل التبادل الدولي واذا ارتفع سعر الوحدة من صادرات هذه الدولة مع بقاء سعر الوحدة من الواردات على ما هو عليه ، وعلى العكس من ذلك ينخفض مستوى الرفاهية الاقتصادية إذا ما انخفض سعر الوحدة الواحدة من صادرات الدولة مع بقاء سعر الواردات على ما هو عليه مما يعني تدهور معدل التبادل لديها[3].

ثانيا : أدوات العلاقات الاقتصادية الدولية

هنالك العديد من أدوات أو أجهزة العلاقات الاقتصادية الدولية، منها سعر الصرف للعملة المحلية، الأفضليات الممنوحة من دولة إلى دولة أخرى، المناطق المشتركة بين دولتين والسياستان التجارية (الحرية والحماية) وعلى الصعيد الدولي هناك المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف مثل (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)، وتبقى السياسات التجارية من أبرز تلك الأدوات إلى تلك العلاقات ونتناولها كالآتي :

1- سياسة حرية التجارة:

لقد نادى اصحاب المذهب الحر (المذهب التقليدي الكلاسيكي) بشدة إلى تطبيق سياسة الحرية التجارية وإلغاء كافة القيود والحواجز والرسوم التي تفرضها على التجار، وذلك من أجل فسح المجال للمنافسة الحرة، وعليه تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الكمركية والحصص والوسائل الأخرى، ومن هنا نستنتج أن سياسة حرية التجارة تدعو إلى ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات[4].

وتتمثل هذهِ السياسات في إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فأن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى[5].

2- سياسة الحماية التجارية:

أن مذهب الحماية التجارية يرجع تاريخه إلى عصور متقدمة على تاريخ مبدأ الحرية التجارية، ويبرر أنصار الحماية تدخل الدولة باعتباره من مقتضيات المصلحة الاقتصادية للدولة، ويربط هؤلاء الحماية التجارية بمصطلح الاكتفاء الذاتي الذي نادى به أنصار مذهب التدخل التجاري أمثال (فردريك ليست، الفريد مارشال، توسج)، وعلى وفق هذا المبدأ فهم يميلون إلى مذهب الحماية

ويطالبون بعدم إطلاق حرية التجارة ولو بصفة مؤقتة وإخضاعها لبعض القيود فالحماية تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تفضل النشاطات التجارية الوطنية على حساب المنافسة الأجنبية[6].

ويقصد بالحماية هنا حماية الإنتاج الوطني من منافسة السلع الأجنبية للسلع المماثلة لها في السوق المحلي، كما أنها تعني حماية المنافع والمصلحة العامة، أما عدم حرية التجارة فتعني أما منع دخول السلع والخدمات الأجنبية أو إقامة حواجز وعراقيل أمامها[7].

ومن الممكن تصنيف قيود التجارة عموماً إلى قيود كمركية وقيود غير كمركية (قيود الحصص الكمية على الواردات) وقيود نوعية تتمثل بمعايير الجودة السلعية ومعايير التلوث والقيود الصحية والوقائية[8].

القسم الثاني: الخيارات التجارية المستقبلية للعراق

إن تحديد الخيارات للعلاقات الاقتصادية والتجارية للعراق مع المجموعات الدولية مسالة في غاية الأهمية ، وقبل الخوض في تلك الخيارات او الاتجاهات نسوق الجدول رقم (1) الذي يبين التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية عن النفط الخام لعام 2012 والذي بلغ نحو (2,423) (م/ب ي) وتمنحنا نسبة استهلاك المجموعات الدولية فرصة للاستشراف في طلب تلك المجموعات على النفط الخام لسنوات تصل حتى عام 2040 في ضوء دراسات عالمية عن الطلب المتوقع على النفط الخام في العالم.

جدول (1) التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية من النفط الخام لعام (2012) (ب/ي)

الاتجاه / الحجم	أوربا	أمريكا الشمالية	أسيا والباسفيك	أمريكا اللاتينية	إفريقيا	الشرق الأوسط	المجموع
المطلق	547,0	559,0	1,205	1,5	-	7	2,423
النسبي	2,2	2,3	49,7	43,3	-	2,5	%100

Source :OPEC , Annual statistical Bulletin , Vienna , 2013 , p.47 .

❖ تم استخراج النسب من قبل الباحثة

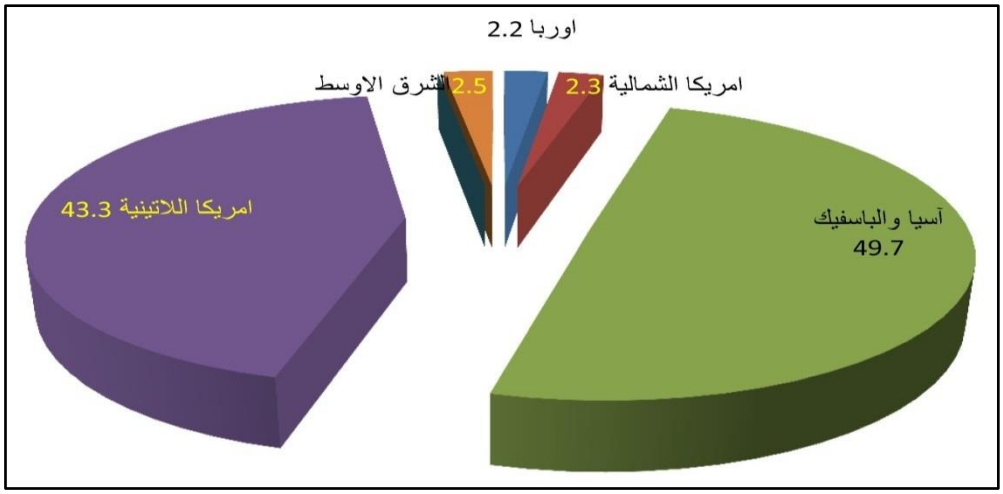

Source : OPEC , Annual statistical Bulletin , Vienna , 2013 , p.47 .

شكل رقم (1) التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية من النفط الخام لعام (2012)

ويحتاج ذلك الى دراسة مؤشرات النمو الاقتصادي لتلك المجموعات وبيان حجم الطلب على النفط الخام، والذي عادة ما ينشأ من التغيرات الهيكلية التي تحصل في اقتصادات الدول الرئيسة المستهلكة للطاقة في العالم، وبالطبع تختلف دول العالم من حيث توقعات الاستهلاك من مصادر الطاقة، وسنحاول في هذا المبحث الوقوف على الخيارات وليس المقصود تفضيل خيار على أخر، وانما يكون من الضروري التركيز على الدول التي تحتاج الى المزيد من النفط الخام، ومن ثم استخدام أساليب الأغراء لبيع النفط الخام العراقي من خلال الخصم لسعر البرميل النفطي أو استخدام أسلوب التجارة المكافئة، وفيما يأتي توضيح للخيارات التجارية الاقتصادية كالاتي:

أولا: الخيار التجاري الأسيوي

يمكن أن نوضح هذا الخيار للدول الأسيوية المستهلكة للنفط في هذا الخيار المتمثلة بـ (الصين، الهند، كوريا الجنوبية، اليابان) من حيث اعتبارها الدول الرئيسة المستوردة للنفط في اسيا، وحجم اقتصاداتها المتمثل بـ (الناتج المحلي الإجمالي GDP، عدد سكانها)، فضلا عن ذلك معرفة حجم استهلاكها من النفط المتوقع للمدة (2012-2040) وذلك يكون واضح من خلال ما ستناوله من شرح مفصل عن كل ما ذكر اعلاه.

- الدول الرئيسة المستوردة للنفط في اسيا:

يمكن أن نوضح الدول الرئيسة المستوردة للنفط في اسيا والمتمثلة بـ (الهند، الصين، اليابان، كوريا الجنوبية) وذلك من خلال الجدول رقم (2):

جدول (2) الدول المستوردة الرئيسية للنفط في أسيا للسنوات (2005)و(2012) (مليار دولار)

الدول	القيمة		النسبة المئوية للتغير السنوي
	2005	2012	(2012-2005)
اليابان	86	167	10
كوريا الجنوبية	45	121	15
الصين	25	119	25
الهند	28	110	21

Source: World Trade Organization International Trade Statistics ,Geneva, 2013 .p.77 .

يوضح الجدول السابق الدول الرئيسة المستوردة للنفط في أسيا، إذ بلغ استيرادات من النفط عام 2005 نحو (86) مليار دولار، وزاد ذلك في عام 2012 الى (167) مليار دولار وبلغت نسبة التغير السنوي خلال المدة (2005-2012) نحو (10%). أما بالنسبة الى كوريا الجنوبية فقد بلغ استيرادها من النفط (45) مليار دولار عام 2005 وزاد في عام 2012الى (121) مليار دولار، وان النسبة المئوية للتغير السنوي من عام 2005 الى عام 2012 بلغت (15%).

في حين بلغ استيراد الصين من النفط عام 2005 نحو (25) مليار دولار، وزاد عن ذلك في عام 2012 أي بلغ (119) مليار دولار أي نسبة زيادة (94) مليار دولار، وبلغت نسبة التغير السنوي من عام 2005 الى 2012 (25%).

أما الهند فقد زاد استيرادها من النفط من (28) مليار دولار عام 2005 الى (110) مليار دولار عام 2012، وان نسبة التغير السنوي من عام 2005 الى 2012 بلغت (21%).

ودون شك تمثل هذه الدول الثقل الرئيسي لاستهلاك النفط الخام في قارة أسيا، وعليه يكون من الملائم بيان حجم اقتصادات هذه الدول من حيث ناتجها المحلي الإجمالي GDP وعدد سكانها وذلك من خلال الجدول رقم (3) .

جدول (3) المؤشرات الاقتصادية للدول الاسيوية المستوردة للنفط 2011

المؤشرات / الدولة	حجم الناتج المحلي (دولار)	عدد السكان (نسمة)	النسبة من سكان العالم
الصين	11,299,967	1,364,450,000	18,93
الهند	4,457,784	1,244,100,000	17,26
كوريا الجنوبية	1,554,149	50,219,669	0,7
اليابان	4,440,376	127,120,000	1,76

المصدر : - ملحق قائمة الدول حسب الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان متاح على الرابط:

Ar.wikipedia.org/wiki%d$%84%AD

الذي يوضح المؤشرات الاقتصادية للدول الأسيوية المتمثلة بالناتج المحلي وعدد السكان، اذ ان الناتج المحلي الإجمالي للدول يعني الثقل الاقتصادي لتلك الدول في الاقتصاد الدولي وبالتالي الحاجة الدائمة الى الطاقة الدائمة التي مصدرها النفط الخام، اما عدد السكان فيعبر عن عدد المستهلكين للنفط الخام، وكما موضح من الجدول السابق ان الناتج المحلي الإجمالي للصين عام 2011 بلغ (11,299,967) دولار هذا يوضح الثقل الاقتصادي لهذه الدولة ومقدار حاجاتها من النفط الخام، في حين زاد استهلاك النفط للصين لنفس العام بسبب زيادة عدد السكان الى (1,364,450,000) نسمة، وهو يمثل نحو (18.93%) من مجموع سكان العالم، اما فيما يتعلق

بالهند فقد بلغ ناتجها المحلي الاجمالي (4,457,784) دولار في حين بلغ عدد سكان الهند لنفس المدة (1,244,100,000) نسمة وهو يمثل نحو (17,26%) من مجموع سكان العالم، هذا يوضح المقدار الكبير من استهلاك الهند للنفط. في حين بلغ الناتج المحلي لكوريا الجنوبية كما موضح في الجدول (3) نحو (1,554,149) دولار وعدد السكان بلغ (50,219,669) نسمة أي ما نسبة (0,7%) من مجموع سكان العالم.

واخيرا اليابان فقد بلغ ناتجها المحلي (4,440,376) دولار اما عدد السكان فقد بلغ نحو (127,120,000) نسمة أي يمثل نحو (1,67%) من مجموع سكان العالم، كل ذلك يوضح مقدار حاجة اليابان من النفط الخام[9].

ومن المعروف ان الدول المذكورة تمثل الصدارة من حيث تحقيق معدلات النمو الاقتصادي في العالم وهي تستقطب معظم الاستثمارات العالمية والتي بلغت نحو مليار دولار وذلك حسب بيانات عام (2012) وهو ما يمثل نسبة (17%) من تلك الاستثمارات[10].

اما عن حجم استهلاك الدول الاسيوية الرئيسة من النفط المتوقع للمدة (2011-2040) فيمكن أن نوضحه من خلال الجدول رقم (4) حيث يشير الى ثلاث توقعات لسعر البرميل النفطي.

جدول (4) حجم الاستهلاك النفطي المتوقع لبعض الدول الأسيوية للسنوات (2020-2030-2040) (م/ب ي)

البيان / الدول	2011	التوقعات المستقبلية								
		2020			2030			2040		
		عند السعر المنخفض للبرميل	عند السعر التفضيلي للبرميل	عند السعر المرتفع للبرميل	عند السعر المنخفض للبرميل	عند السعر التفضيلي للبرميل	عند السعر المرتفع للبرميل	عند السعر المنخفض للبرميل	عند السعر التفضيلي للبرميل	عند السعر المرتفع للبرميل
اليابان	4,46	4,75	4,41	4,15	4,73	4,25	3,96	4,54	3.94	3.64
كوريا الجنوبية	2,32	2,75	2,56	2,41	3,01	2,66	2,53	3,26	2.74	2.66
الصين	9,85	13,00	13,29	13,23	13,79	15,58	17,21	13,83	17.59	22.13
الهند	3,28	4,30	4,27	4,24	5,27	5,61	6,33	5,75	6.81	9.40

Source : OPEC, Annual Energy outlook, Viennual, 2013, p.183 .

من الجدول السابق وحسب تلك التوقعات الثلاث من المحتمل ان يكون عندها سعر البرميل الواحد من النفط الخام في الاسواق العالمية للنفط، في ضوء جملة من العوامل المتعلقة بظروف الطلب والاستهلاك العالمي للنفط في الدول المستوردة الرئيسة، فعند السعر المنخفض (Low price) عام 2020 سيكون حجم الطلب على النفط الخام من قبل (اليابان، كوريا الجنوبية، الصين، الهند) نحو (4,75 ، 2,56 ، 13,00 ، 4,30) (م/ ب ي) على التوالي وعند السعر التفضيلي (Price Reference) يكون عندها الحجم المتوقع نحو (4,41، 2,56 ، 13,29 ، 4,27) (م/ ب ي) على التوالي في حين عند السعر المرتفع (High Price) للبرميل يكون حجم الطلب المتوقع نحو (4,15، 2,41، 13,23، 4,24) (م/ب ي) على التوالي.

ونستخلص ان حجم الاستهلاك لهذه الدول لا يشير الى انخفاضه مما يمثل حالة سلبية على الدول المنتجة للنفط وبعبارة اخرى لا يتوقع حصول هبوط في هذا الحجم، بل العكس نرى انه عند السعر التفضيلي للبرميل من النفط الخام هو السعر العادل او الملاءم لكل من المنتجين والمستهلكين على حدا سواء.

ثانيا: الخيار التجاري الأمريكي

تعد الولايات المتحدة الأولى في استهلاك الطاقة المختلفة وفي مقدمتها النفط الخام، على الرغم من أنها تنتج نحو (10,11) (م/ب ي) من النفط الخام وفي نفس الوقت تستهلك ما مقدار (18,68) (م/ب ي) وذلك في عام 2011 [11]. وهذا يعني أن ميزان الطاقة يسجل عجزا واضحا لديها، الأمر الذي جعله مستوردا صافيا للنفط الخام في العالم.

ويشير الجدول رقم (5) الى مؤشرات الاقتصاد الأمريكي فهي تمثل نحو (15,68%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتبلغ صادراتها نحو (806) مليار دولار.

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة قادت تحالفا قويا لتغيير النظام السياسي والاقتصادي في العراق عام 2003، أدى إلى بدأ صفحة جديدة من العلاقات على مختلف الأصعدة، وعلى اثر ذلك أكدت الولايات المتحدة من جانبها التزامها بتطوير العلاقة بعيدة الأمد بين الجانبين بوصفهما بلدين ذوي سيادة، ولإن كان الاتفاق على تطوير العلاقات مسالة طبيعية ما بين أعضاء المجتمع الدولي، ومهمة لاستقرار السلم والأمن الدوليين، إلا أن ذلك يتوقف على طبيعة ومضمون الاتفاق بحد ذاته.

جدول (5) المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الأمريكي لعام 2012

المؤشرات	البيان
حجم الـ GDP (تريليون دولار)	**15,68**
حجم الصادرات (مليار دولار)	**806**
عدد السكان (مليون نسمة)	**404,3**

المصادر: -World Trade Organization International Trade Statistics, Geneva, 2013.P.22.
- ملحق قائمة الدول حسب الناتج المحلي الإجمالي متاح على الرابط: ar-wikipedia.org/wiki/

1-التبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية:

فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين البلدين تم توقيع اتفاقية بين الطرفين في (1987/8/26) كما اشرنا ذلك من اجل التعاون المشترك في المجالات التجارية والاقتصادية والعلمية والفنية، رغبة من الجانبين لتوثيق العلاقات والحصول على المنافع المشتركة في تلك المجالات وعلى وفق القوانين والتشريعات المعمول بها في كلا الدولتين، ويشمل هذا التعاون كلا القطاعين العام والخاص، مع الاخذ بعين الاعتبار مبدا حماية الصناعات الوطنية في كل دولة.

وتم الاتفاق على ان يتم الاستيراد والتصدير بين الدولتين من خلال الصفقات التجارية التي تتم بين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في كلا الطرفين، كذلك تستخدم العملة القابلة للتحول في كلا الطرفين من اجل دفع مبالغ السلع التي تدخل في التجارة بينهما وإقامة المراكز التجارية وتوفير المستلزمات اللازمة لقيام المعارض الدولية على وفق القوانين في كلا الدولتين والسماح بدخول السلع بينهما على مبدا المقابلة بالمثل فضلا عن ذلك يجب تنمية التجارة من خلال تشجيع الغرف التجارية والصناعية والشركات والمؤسسات المعنية بمختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية ولاسيما التابعة للقطاع الخاص في كلا الدولتين[12].

ويشير الجدول رقم (6) إلى التبادل التجاري بين البلدين.

جدول (6) التبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لسنوات مختارة نسبة مئوية

البيان / السنوات	الصادرات العراقية	الاستيرادات من الولايات المتحدة
1995	**-**	**0,03**
2000	**31**	**0,3**
2005	**37**	**10**
2006	**38**	**10**
2007	**37**	**11**

المصادر: - صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية، أبو ظبي، 1987، ص135- 139 .
- صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية، أبو ظبي، 1996، ص135- 139.
- صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية، أبو ظبي، 2007، ص135- 139.
-I.M. Fdirection of Trade Statistics, year book, Washington, D. c , U.S.A, P.269.

ويبين الجدول السابق ان العراق يسجل فائض تجاري مع الولايات المتحدة ويعود ذلك الى حجم الاستيرادات من النفط الخام كما بينا ذلك في الجدول (5) مقابل حجم من استيرادات العراق منها، والتي تتركز عادة في المعدات والآلات ومتطلبات القطاع العام ومن السلع التي تحتاجها الدولة العراقية في ظل التواجد الأمريكي على ارض العراق ويوضح الجدول السابق إلى أن الولايات المتحدة كانت شريكا قويا للعراق أثناء الثمانينيات من القرن المنصرم.

2- مؤشرات الطاقة الأمريكية:

يمكن أن نوضح حجم استهلاك النفط المتوقع للولايات المتحدة للسنوات (2020-2030-2040) في الجدول (7) من حيث الاستيرادات من النفط الخام والإنتاج النفطي وكذلك الاستهلاك من النفط فضلا عن ذلك نوضح توقعات الاستهلاك من النفط للسنوات (2020-2030-2040).

جدول(7)حجم استهلاك النفط المتوقع للولايات المتحدةللسنوات(2020-2030-2040) (م/ب ي)

السنوات / البيانات	التوقعات											
	2011			2020			2030			2040		
الاستيراد من النفط الخام (مليار دولار)	الانتاج النفطي (مليون برميل يوميا)	الاستهلاك النفطي (مليون برميل)	السعر المنخفض للبرميل	السعر التفضيلي للبرميل	السعر المرتفع للبرميل	السعر المنخفض للبرميل	السعر التفضيلي للبرميل	السعر المرتفع للبرميل	السعر المنخفض للبرميل	السعر التفضيلي للبرميل	السعر المرتفع للبرميل
17	10,11	18,68	20,00	19,49	18,84	19,55	18,72	17,73	20,20	18.64	17.53

Source: Annual Energy outlook, Washington, 2013, p.183 .

نلاحظ من الجدول السابق وحسب توقعات ثلاثة من المحتمل ان يكون عندها سعر البرميل الواحد من النفط الخام في الأسواق العالمية للنفط في ضوء جملة من العوامل المتعلقة بظروف الطلب والاستهلاك العالمي للنفط في الدول المستوردة الرئيسة، فعند السعر المنخفض(Low price)عام 2020 سيكون حجم الطلب على النفط الخام نحو(20,00)(م/ب ي)، اما السعر التفضيلي(Price Reference)يكون عندها الحجم المتوقع نحو(19,49)(م/ب ي)في حين السعر المرتفع(High price)للبرميل يكون حجم الطلب المتوقع نحو(18,84)(م/ب ي). اما السعر المنخفض لعام2030 (Low price) سيكون الطلب على النفط الخام نحو(19,55)(م/ب ي)وعند السعر التفضيلي(price Reference)يكون عندها الحجم المتوقع نحو(18,72)(م/ب ي). في حين عند السعر المرتفع(High price)للبرميل يكون حجم الطلب المتوقع نحو (17,73) (م/ب ي).

اما فيما يتعلق بالسعر المنخفض (Low price) لعام 2040 سيكون حجم الطلب على النفط الخام نحو (20,20) (م/ب ي)، وعند السعر التفضيلي Reference (price) يكون عندها الحجم المتوقع نحو (18,64) (م/ب ي)، في حين عند السعر المرتفع (High price) للبرميل يكون حجم الطلب المتوقع نحو (17,53) (م/ب ي).

ونستخلص أن حجم استهلاك الولايات المتحدة يرتبط بالسعر للبرميل من النفط الخام، إذ يلاحظ عند السعر المرتفع ينخفض استهلاكها من هذا المصدر من الطاقة، والذي يعني ربما أن الولايات المتحدة تستطيع أن تقلل من استهلاكها من مصادر الطاقة المستوردة من الخارج، وبالفعل هناك محاولات لذلك من خلال أيجاد مصادر أخرى أو زيادة البحث والتنقيب عن النفط داخل أراضيها، ولكن يلاحظ عند السعر التفضيلي أن حجم الاستهلاك يصب لصالح الدول المصدرة للنفط الخام.

ثالثا: الخيار التجاري الأوربي

لقد كان للعراق مجموعة كبيرة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوربي والمعسكر الاشتراكي (سابقا)، والتي انضمت معظمها الى الاتحاد الأخير.

وفي ظل العراق ما بعد عام 2003 فان العراق لديه علاقة قوية مع كل من بريطانيا وفرنسا نتجت منها عقود وامتيازات بالاستثمار في القطاع النفطي العراقي، ولعل شركتي توتال الفرنسية و(BP) البريطانية في مقدمة الشركات التي حصلت على امتيازات مهمة في جولات التراخيص النفطية، وعليه لزاما ان نوضح هذا الخيار التجاري الأوربي وذلك من خلال بيان بعض المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوربي التي يمتلكها وذلك من خلال بيان الناتج المحلي الإجمالي وعدد سكانه وكذلك معرفة توقعات استهلاكه من النفط الخام للأعوام (2020-2030-2040) وكما موضح في الجدول (8).

جدول (8) بعض المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوربي

2012		التوقعات / م/ ب ي								
		2020			2030			2040		
الناتج المحلي الإجمالي	عدد السكان	السعر المنخفض (للبرميل)	السعر التفضيلي (للبرميل)	السعر المرتفع (للبرميل)	السعر المنخفض (للبرميل	السعر التفضيلي (للبرميل)	السعر المرتفع (للبرميل)	السعر المنخفض (للبرميل)	السعر التفضيلي (للبرميل)	السعر المرتفع (للبرميل)

13,54	14,21	15,99	13,31	13,96	15,21	13,19	13,81	14,59	494,8 (مليون نسمة)	15,821,264 (مليار دولار)

Sources: - Annual Energy outlook, Washington, 2013, p.183 .

- ملحق قائمة الدول حسب الناتج المحلي وعدد السكان متاح على الرابط: ar-wikipedia.org/wiki/

من الجدول السابق الذي يوضح المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوربي نلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوربي بلغ (15,821,264) مليار دولار لعام 2012، اما عدد السكان للاتحاد الأوربي لعام 2012 بلغ (494,8) مليون نسمة.

ويوضح الجدول السابق جملة من العوامل المتعلقة بظروف الطلب والاستهلاك العالمي للنفط الخام، فعند السعر المنخفض (Low Price) عام 2020 سيكون حجم الطلب على النفط الخام نحو (14,59) (م/ب ي)، اما لسعر التفضيلي (Price reference) يكون عندها الحجم المتوقع نحو (13,81) (م/ب ي)، في حين السعر المرتفع للبرميل (High Price) يكون حجم الطلب المتوقع نحو (13,19) (م/ب ي).

اما السعر المنخفض لعام 2030 (Low Price) سيكون عندها حجم الطلب على النفط الخام (15,21) (م/ب ي)، اما السعر التفضيلي (Price reference) يكون عندها الحجم المتوقع نحو (13,96) (م/ب ي)، في حين السعر المرتفع للبرميل (High Price) يكون حجم الطلب المتوقع نحو (13,31) (م/ب ي).

وأخيرا أن السعر المنخفض للبرميل لعام 2040 (Low Price) سيكون عندها حجم الطلب على النفط الخام نحو (15,99) (م/ب ي)، اما السعر التفضيلي (Price reference) يكون عندها الحجم المتوقع نحو (14,21) (م/ب ي)، في حين السعر المرتفع للبرميل (High Price) يكون حجم الطلب المتوقع نحو (13,54) (م/ب ي).

ونستخلص أن استهلاك النفط الخام في الاتحاد الأوربي في ظل السعر المنخفض للبرميل يتوقع أن يرتفع هذا الاستهلاك، في حين السعر المرتفع ينخفض ويحصل ذلك لان الدول المستهلكة الرئيسة من هذا الخيار تعد من اكبر دول العالم في أنتاج الطاقة النووية فضلا عن المصادر الأخرى.

رابعا: الخيار العربي

يعد الخيار العربي بالنسبة للعلاقات الاقتصادية والتجارية للعراق خيارا مصيريا ما بعد عام 2003 في ظل الظروف القاسية التي يعيشها البلد وفي ضوء الإرهاب الذي يتعرض له العراق، فطالما مثل المحيط العربي وعاءا تجاريا لتوفير متطلبات وحاجة السوق العراقية من السلع الزراعية والغذائية أو لمرور استيرادات العراق عبر موانئ عربية في مقدمتها الموانئ الخليجية وميناء العقبة، لاسيما في ثمانينيات القرن المنصرم، وعلى النطاق الاجمالي العربي يعد العراق من اولى الدول العربية التي وقعت بلا تحفظ على بنود منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[13].

ونظرا لسعة العلاقات الاقتصادية التي تربط العراق بالوطن العربي فأننا سنركز في هذا الخيار على دولتين هما كل من مصر والاردن باعتبارهما من الدول المصدرة للسلع الزراعية الغذائية ومستوردة للنفط الخام.

المجال الاول: المجال النفطي

اذ جرى التوقيع على اتفاقية مع كل من مصر والاردن للتعاون المستقبلي في ضوء حاجة كل منهما على النفط، وتعتبر هذه الاتفاقية مهمة لتحقيق التنمية المستدامة ولتلبية احتياجات السوقين الأردني والمصري من النفط وفتح اسواق جديدة للعراق لتصدير النفط من خلال نفط البصرة-العقبة، وان المشاريع التي تضمنتها الاتفاقية لتلبية احتياجات الأردن التي تستورد نحو (150) ألف برميل يوميا ومصر التي يتنامى فيها الطلب على الطاقة هي فتح أسواق جديدة للصادرات العراقية من خلال ميناء العقبة، ومن خلال مصر إلى الأسواق الأفريقية بعد وصول خط نفط العقبة-البصرة الى مصر. فضلا عن ذلك تكرير النفط العراقي في معامل التكرير المصرية على ان يكون مدخلا للسوق الإفريقية.

ويأتي هذا الخيار في ضوء ما يقوم به العراق حاليا في العمل على تطوير قدراته الإنتاجية والبحث عن منافذ تصديرية جديدة سيكون أهمها أنبوب النفط الذي يلبي حاجات الأردن ومصر من النفط، إذ أن الجزء الأول من هذا المشروع سيكون داخل الأراضي العراقية وتنفذه الحكومة العراقية، فيما يمتد الجزء الثاني ما بين حديثة والعقبة مطروحا للاستثمار، إذ إن سير العمل في إجراءات تنفيذ مشروع أنبوب النفط الخام من العراق الى العقبة المتوقع الانتهاء من تنفيذه في عام 2018 وبطاقة تصديرية تبلغ مليون برميل في اليوم، فضلا عن تلبية حاجة الأردن من النفط الخام، وتضمنت الاتفاقية الموقعة بين الدول الثلاث أعداد دراسات مد الخط مستقبلا الى مصر، فضلا عن أعداد دراسة إمكانية ربط حقول الغاز العراقية الجارية تطويرها مع خط الغاز العربي لتصدير الغاز الطبيعي لكل من الأردن ومصر، إذ إن العراق يبحث مع الأردن كل اسس التعاون المشترك باعتباره بلدا أمنا ومستقرا يمتلك ميناء على البحر الأحمر لإقامة هذا المشروع، حيث أن العراق يصدر الى الأردن سنويا (3,6) مليون برميل من النفط الخام بسعر خصم يبلغ (18) دولار منذ عام 2006 ، ويعتبر الأردن الشريك التجاري الأول للعراق قبل الغزو الأمريكي عام 2003 ومن اهم المصدرين في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء الذي طبق منذ (1996) حتى (2003)[14].

ومن الجدير بالذكر أن هذه المشاريع توفر فرص عمل لأكثر من (1000) مهندس وعامل داخل العراق، وأكثر من (300) مهندس وعامل داخل الاردن، وان كلفة هذا المشروع نحو (18 مليار دولار)، وان من بين الشركات المتقدمة للتنافس للحصول على المشروع وهي شركة النفط الوطنية الصينية (CNBC) ودايو انترنشونال ولوك أويل، وتحالف اوراسكوم مع بتر وجين الماليزية أي ان العراق سيخصص (150 الف برميل) للاحتياجات الداخلية للأردن وقد بلغت الاستيرادات العراقية من الاردن (646) مليون دولار مقابل صادرات متوجهة الى عمان بلغت (116) مليون دولار وفقا لبيانات وزارة التخطيط الأردنية، كذلك ان هذا المشروع سيمكن مصر من التزويد باحتياجاتها من هذا الخط في حالة تم إيصال الخط الى الأراضي المصرية.

المجال الثاني: استيرادات السلع الزراعية والغذائية

والمتمثل بحاجة العراق الى استيراد الغذاء والسلع الزراعية فقد كان العراق قبل فرض الحصار عليه من الدول المصدرة للسلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية، وكانت صادرات النفط الخام هي التي تسد العجز الحاصل في الميزان التجاري وجعله موجبا، اما من دون صادرات النفط فان الميزان التجاري سيكون سالبا، وكذلك الحال في الميزان التجاري الزراعي ويعود ذلك الى تدني الانتاج المحلي بشكل عام والانتاج الزراعي بشكل خاص وبسبب وجود طلب محلي كبير على السلع والخدمات والمنتجات الغذائية مما يؤدي الى وجود عجز كبير بين الطلب والإنتاج المحلي وعلى هذا الأساس تقوم التجارة بتغطية هذا العجز عن طريق الاستيرادات.

وانطلاقا من ايمان العراق بوحدة الاقتصاد العربي والتجارة العربية فانه كان وما يزال يعطي الاولوية لتوريد حاجاته من السلع الغذائية ومن مستلزمات الانتاج الزراعي من الدول العربية مثل مصر والاردن وسوريا والسعودية والسودان والجزائر وتونس ولبنان. ومن صور أيمان العراق بالمجال العربي أنصبت رؤيته حول المشاركة في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الكمركية (الكات) بأن أفضل السبل للتعامل مع هذه المنظمة من خلال تشكيل تكتل اقتصادي عربي يعزز سوق عربية مشتركة، ولم يكن للعراق حرية الدخول في منظمة التجارة الدولية بسبب قيود الحصار المفروض عليه آنذاك، اذ انه من عام 1990 بدا فرض الحصار الاقتصادي على العراق مما ادى الى تقييد الصادرات والواردات على كافة السلع ومنها السلع الزراعية واصبح التصدير في جزءه الكبير مقيدا بقرارات مجلس الأمن مما نتج عن ذلك توقف الجزء الأعظم من الصادرات والواردات، وبعد توقيع مذكرة التفاهم عام 1996 اصبح استيراد المواد الغذائية مرتبطا بالبطاقة التموينية، مما ادى الى ان تلجا الدولة الى رفع كل الرسوم المفروضة على استيراد السلع بشكل عام والغذائية بشكل خاص (أي تشجيع استيرادات القطاع الخاص) من خلال تحفيز المستوردين لإدخال اكبر قدر من السلع الغذائية لمواجهة الطلب المحلي عليها[15].

ومن خلال استعراض الخيارات الاقتصادية والتجارية للعراق يمكن القول ان التجارة صحيح ينظر لها أحجام وأرقام معبرة عنها بالعملات الأجنبية وفي مقدمتها الدولار الأمريكي وهي العملة التي يسعر بها البرميل من النفط الخام، وفي ضوء المستجدات الاقتصادية في العالم يبدو ان القارات الأسيوية تمثل خيارا واعدا للاستهلاك النفطي وتعد الكثير من الدول فيها ذات تأثير على الاقتصاد العالمي سواء من ناحية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة او تصاعد معدلات النمو الاقتصادي وحتى حركة وتنقلات الأشخاص أصبحت في هذه الدول محل استقطاب عالمي، وهناك دول اخرى فضلا عن (اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، الهند) مثل ماليزيا وإندونيسيا وتايلند وفيتنام تمثل الجيل الثاني من النمور الأسيوي بعد الجيل الاول منها (كوريا الجنوبية، هونك كونك، سنغافورة، تايوان). والدليل على أهمية الخيار الأسيوي بالنسبة للدول المصدرة للنفط ولاسيما دول أوبك التي تقع في نفس القارة (الدول الخليجية والعراق وإيران)، يعطينا الجدول رقم (9) الأهمية النسبية لحجم استيرادات هذا الخيار في الدول الأخيرة وما تتوقع ذلك من منافسة على كسب أسواق هذا الخيار من خلال التفصيلات والخصومات وحسن التعامل عبر الاتفاقيات الثنائية وإتباع أساليب جديدة في التجارة النفطية ومعها، وخصوصا ان العراق بحاجة الى مصادر تمويل ثابتة ويلاحظ من الجدول عدم تواجد مشترين للنفط العراقي في أفريقيا، وعدم التواجد النسبي الكبير في أسيا والباسفيك والذي تنافس على سد احتياجات كل من الأمارات العربية وإيران والكويت، وكذلك بالإمكان ان توفر هذه الدول التكنولوجيا التي يحتاجها العراق لإعادة بناء البنية التحتية وكل ذلك يأتي في أطار التعاون بين الدول (النامية - النامية).

جدول (9) الأهمية النسبية للصادرات النفطية للعراق ودول أوبك الاسيوية لعام 2012 (1000ب/ي ونسب مئوية)

البيان / الدول	أوربا	أمريكا الشمالية	أسيا والباسفيك	أمريكا اللاتينية	أفريقيا	الشرق الأوسط	المجموع
إيران	7,7	-	87,5	-	4,8	-	%100
العراق	2,2	2,3	49,7	43,8	-	2,5	%100
الكويت	4,8	15,2	76,0	-	2,5	-	%100
قطر	-	-	99,6	0,3	-	-	%100
السعودية العربية	10,1	15,4	60,5	8,9	2,8	2,1	%100
الأمارات العربية	2,1	3,2	92,2	-	2,1	1,1	%100

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, 2013, p. 47 .

❖ تم استخراج النسب من قبل الباحثة .

الجدول السابق يوضح الأهمية النسبية للصادرات النفطية للعراق ودول أوبك الاسيوية لعام 2012، إذ نلاحظ أن أكثر المجموعات الدولية المستهلكة للنفط عام 2012 هي أسيا والباسفيك إذ بلغ استهلاكها من نفط (إيران، العراقي، الكويت، قطر، السعودية العربية، الأمارات العربية) على التوالي نحو (87,5، 49,7، 76,0، 99,6، 60,5، 92,2) ألف ب/ي.

الاستنتاجات:

تم التوصل إلى ابرز الاستنتاجات وبحسب ما يأتي:

أولا: تعد دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية من المواضيع التي تحتل مكانا بارزا في المرحلة التي تلي التغييرات الدولية التي تحصل في المجالات الاقتصادية والسياسية فهي تعطي صورة عن ملامح المرحلة التي يعيشها العالم.

ثانيا: يعد النفط من ابرز السلع الإستراتيجية التي تهم دول العالم باعتبارها المصدر الرئيسي للطاقة التي تستخدم في القطاعات الإنتاجية وقطاع العوائل لاستخدامه في التدفئة المنزلية، فضلا عن ذلك تثبت المؤشرات الرقمية عن تفوق النفط الخام على مصادر الطاقة الأخرى من ناحية الوفرة والتكاليف وسهولة الاستخدام.

ثالثا: أثبتت الدراسات العالمية من قبل منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية عن توازن الطاقة في العالم للمدة (2012-2035)، ان الطلب على النفط الخام في ظل ثلاثة سيناريوهات من سعر البرميل الواحد يرتبط بزيادة النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة الرئيسة.

رابعا: يمتلك العراق عدة خيارات منها القديمة والجديدة في إقامة العلاقات الاقتصادية مع المجموعات الدولية في ضوء المنافع المتوقعة التي سوف يحصل عليها العراق لإعادة بناء اقتصاده المدمر بعد سلسلة من الحروب التي تعرض لها. ولا بد من الحكومات العراقية تقييم تلك الخيارات وتعزيز أبرزها.

التوصيات:

أولا: بعد خروج العراق من الفصل السابع لا بد من أعادة النظر في إقامة العلاقات الاقتصادية للعراق مع دول العالم بما يضمن تحقيق أفضل المصالح للشعب العراقي بجميع مكوناته.

ثانيا: ضرورة إقامة مشاريع بتروكيمياوية لخلق قيما مضافة من النفط الخام باعتباره من مصادر الدخل الناضبة وغير المتجددة.

ثالثا: تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الخيار الأسيوي لما يمثله من نموذج للتعاون بين الدول النامية في ضوء زيادة توقعات استهلاك النفط الخام من قبل الصين والهند.

رابعا: حان الوقت لتعزيز الخيار التجاري العربي باعتباره العمق الجغرافي للعراق، آذ أن هذا الخيار يوفر ما يحتاجه العراق من السلع الغذائية والزراعية، كذلك تحتاج بعض الدول العربية إلى النفط الخام كمصدر لاستهلاكها من الطاقة، وتمثل الأردن منفذا بحريا مهما لتصدير النفط الخام إلى الأسواق العالمية الرئيسة في ظل توقع زيادة الإنتاج والصادرات من النفط بعد اتمام جولات التراخيص النفطية، عليه لا بد من إسراع انجاز الأنبوب الخاص بنقل النفط الخام من البصرة إلى ميناء العقبة الأردني.

خامسا: العمل على أنشاء مراكز دراسية متخصصة في العلاقات الاقتصادية الدولية، فضلا عن التوسع في إقامة المعارض التجارية للتعرف على الصناعات النفطية وما تحتاجه الأسواق العالمية منها بعد الوقوف على الدراسات عن توقعات الاستهلاك العالمي من النفط الخام.

المصادر:

1- محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ، ص3.

2- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، دار الكتب والوثائق، مركز الإيداع القانوني، بغداد، 2007 ، ص19

3- محمد عيسى عبد الله وموسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، بدون تاريخ، ص66.

4- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي الأسس والتطبيقات، دار أسامه للنشر والتوزيع، الأردن-عمان،2011، ص57 .

5- عبد الرحمن يسري أحمد والسيد محمد أحمد السربتي، الاقتصادات الدولية، الدار الجامعية، تانس، ص162.

6- شوم بو شامة، مدخل في الاقتصاد العام، الجزء الثاني، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2000 ، ص562.

7- كاظم جاسم العيساوي ومحمود الوادي، الاقتصاد الكلي، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان-الاردن،2000 ، ص204 .

8- هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص385 - 386 .

9- ملحق قائمة الدول حسب عدد السكان - ويكيبيديا، متاح على الرابط : /Ar.wikipedia.org/wiki

10- UN. World Investment Report,(WIR), NEWYORK and Geneva ,2012,P.317.

11- World Trade Organization International trade Statistics, Vienna, 2013, p .77 .

12- جمهورية العراق، وزارة التجارة العراقية، مشروع اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني والثقافي بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الولايات المتحدة، 1987.

13- التقرير الاقتصادي الموحد، 1998 .

14- مذكرة التفاهم لتلبية حاجات الاردن ومصر من النفط العراقي متاح على الرابط:
www.alghad.com/articles1507956%25.

15- سرمد علي حسين، تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية في العراق للمدة (1990-2004)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد الخامس والسبعون، 2009، ص5-6.